جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد

تقييم سياسات الدعم الحكومي لدخل الفرد في العراق للمدة (2003-2016)

محافظة القادسية (حالة تطبيقية)

رسالة تقدم بها الطالب

ثائر هليل كاظم

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بأشراف
الأستاذ الدكتور

موسى خلف عواد

1438 هـ 2017 م

(المستخلص)

تساهم **سياسات الدعم الحكومي** في التخفيف من حدة التباين في أعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود عن طريق سياسات التشغيل ، وكذلك زيادة القدرة الانتاجية على مستوى الاقتصاد الوطني وبتالي رفع مستوى الرفاهية وهذا يمثل نوع من الاستثمار البشري على المستوى الفني والعملي ويطلق مصطلح الدعم على الإعانات (**Subsidies**) وهي مجموعة من التسهيلات التي تمنحها الدولة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال السياسة المالية (**Fiscal Policy**) ، بهدف التخفيف من تكاليف المعيشة المتزايدة على الفئات التي تقع دون خط الفقر ، وإن السبب الذي يُلجئ الحكومة العراقية لاتباع هذه السياسات هي الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع وذلك لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية .

ساهمت **سياسات الدعم الحكومي** في العراق بإظهار آثار اقتصادية سلبيه على مستوى أداء الموازنة العامة وبسبب هذهِ السياسات حصلت اختلالات واضحة بتشويه جهاز الأسعار وعدم تشجيع القوى العاملة للمساهمة بخلق القيمة المضافة ، إذ كانت نسب مرتفعة من **تخصيصات الدعم الحكومي** تقع تحت بنود النفقات التحويلية الاجتماعية ، ولم تساهم هذهِ السياسات بزيادة حقيقية بنسب التشغيل وأهملت التوجهات لخلق الوظائف ، ونتيجة لظاهرة فشل هذهِ السياسات لجئ العراق الى الاقتراض الداخلي والخارجي بسبب تفاقم عجز الموازنة ، **والدعم الحكومي** من خلال شبكة الحماية الاجتماعية والبطاقة التموينية يعالج جزء من الفقر ولا يعالج المسببات الحقيقية للفقر والدعم من خلال القروض للعاطلين عن العمل يخلق مصادر جديدة للدخل ويقلل جزء من البطالة لكن ليست بالمستوى المطلوب . ويجب على الحكومة ان تتخلى بشكل تدريجي عن إفراطها في اعتماد السياسات الاجتماعية على حساب السياسات الاقتصادية في سياسات الدعم المعتمدة من قبلها وتوجهها لصالح تمكين السكان من خلق الوظائف ودعم القطاع الخاص نحو تحقيق فرص عمالة تساهم بخلق القيمة المضافة وكذلك دعم البيئة الاستثمارية وإتاحة الفرص الحقيقة امام الاستثمار الاجنبي لتحقيق معدلات عالية من التنمية المستدامة ، وبناء برامج اقتصادية للتصحيح والتثبيت الاقتصادي يعتمد متطلبات الكفاءة والمنافسة في إعادة قدرة آليات السوق في تفعيل **سياسات الدعم الحكومي** باتجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرها لأنها تمثل الوسيط الذي يربط بين الانشطة الاقتصادية كافة ، ولابد للدولة من تخصيص ميزانية تتناسب ومستويات الحرمان في كل محافظة والتأكيد على أهمية دعم القطاع الزراعي كأحد القطاعات الانتاجية المهمة من خلال التدريب والتأهيل وذلك لما لهُ من المساهمة الحقيقية بخلق فرص عمل وزيادة معدلات الاجور